



قالوا عن التقرير

التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة

(طموح قيادة وضعف أداء أجهزة)

٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الرياض - المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾

الأسراء ٧٠

مقدمة

باشرت الجمعية نشاطها بموجب الموافقة السامية رقم (٢/٢٤) وتاريخ ١٨/١/١٤٢٥هـ؛ وقد قامت بتنفيذ عدد من الخطط والبرامج والأنشطة في مختلف مناطق المملكة، وهي تتعاون في سبيل تحقيق غاياتها مع جميع الوزارات والمؤسسات والإدارات والمصالح الحكومية ذات العلاقة، كما تتعاون مع الجمعيات والمنظمات الإقليمية والدولية في سبيل تحقيق أهدافها.

وتتلور رؤية الجمعية في ”المساهمة في بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة النظام وصون كرامة الإنسان وحماية حقوق المواطنين وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى التسامح والتراحم بين جميع أبناء المجتمع ونبذ الظلم والتطرف“.

وتتلخص رسالة الجمعية في ”حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها ونشر ثقافتها ومراقبة أوضاعها وتقديم المشورة والمساعدة النظامية والقانونية للراغبين فيها، واتخاذ الإجراءات الإدارية والنظامية اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان للحد منها ووقفها وإزالة آثارها، وإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية وإدارة الحملات وإعلان المواقف وإصدار البيانات والمطبوعات وإعداد التقارير“.

وتقوم الجمعية بإصدار تقارير سنوية تتضمن خلاصة الجهود والأعمال التي تقوم بها سنوياً، تحتوي على إحصائيات للقضايا الواردة وأنشطة الجمعية طوال العام، حيث تهدف الجمعية من خلال إصدار هذه التقارير ومن خلال الإحصائيات الواردة بها إلى أن تكون مرجعاً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أنها مؤشر للجمعية وللأجهزة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء للتعرف على الإشكاليات التي تواجه أفراد المجتمع عند تعاملهم مع هذه الأجهزة، وما ينبغي عمله من أجل تطوير وتحسين أدائها.

كما تقوم الجمعية بإصدار تقارير دورية عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة وقد صدر من هذه السلسلة التقرير الأول والثاني والثالث الذي تم تناوله من قبل العديد من الكُتاب في الصحف المحلية والذي يشكل موضوع كتابنا هذا .

ويسر الجمعية أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع الكُتاب الذين ساهموا بأقلامهم الرصينة بالكتابة عن التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، وتقدر لهم مبادرتهم في إبراز دور الجمعية الهادف إلى المساهمة في بناء مجتمع العدالة وسيادة القانون والشكر أيضاً موصولاً لرؤساء تحرير الصحف الذين أولوا التقرير عناية خاصة وأبرزوه على الصفحات الأولى، وتعتبر الجمعية وسائل الإعلام شريكاً أساسياً لها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها وصيانتها.

الفهرس

الصفحة	اسم الصحيفة	اسم الكاتب	عنوان المقال
١٢	عكاظ	عبدالله أبو السمح	المشاريع المتعثرة
١٣	عكاظ	خالد السلیمان	التقرير الحبيس!
١٤	عكاظ	عبد خال	تقرير حقوق الإنسان
١٦	الجزيرة	سعد الدوسري	الحقوق البطيئة
١٧	الجزيرة	ناصر الصرامي	حقوق الإنسان وضعف الأجهزة الحكومية .. !
١٩	الاقتصادية	خالد السهيل	تقرير حقوق الإنسان
٢٠	عكاظ	عبدالله أبو السمح	حقوق الإنسان والمشاريع المتعثرة
٢١	الوطن	علاء ناجي	طموح قيادة وضعف أداء بعض الأجهزة
٢٤	الشرق	جعفر الشايب	التقارير الحقوقية وأهميتها
٢٦	الوطن	محمد المختار الفال	تقرير "حقوق الإنسان" .. رؤية تستحق الاهتمام
٢٩	اليوم	د. فائز بن سعد الشهري	الاقتصاد الأخضر وحقوق لإنسان
٣١	اليوم	وليد الهلال	حقوق ٣ .. الأكفأ هو الحل
٣٣	اليوم	أ. د. سالم بن أحمد سحاب	جمعية حقوق الإنسان: الإصغاء لها واجب
٣٥	عكاظ	رأي في الحدث	من يتبنى تقرير الـ ٧ آلاف كلمة

٣٦	عكاظ	معتوق الشريف	المشاركة في التنمية
٣٨	الشرق	سعيد الوهابي	الجمعية التي مع نفسها
٣٩	اليوم	د. فائز بن سعد الشهرى	عراقيل تنفيذ المشروعات التنموية
٤١	اليوم	وليد الهلال	لا .. لمنع السفر
٤٢	الشرق	أحمد هاشم	طموح القيادة وضعف أداء الأجهزة
٤٦	الجزيرة	سعد الدوسري	الحقوق البيئية
٤٧	جازان	علي قاسم سلمان الغزواني	طموح قيادة وضعف أداء بعض الأجهزة
٤٩	المدينة	أ. د. سالم بن أحمد سحاب	من تقرير جمعية حقوق الإنسان ملح وسكر
٥١	موقع حراء	خالد عبدالرحمن الفاخري	أحوال حقوق الإنسان في المملكة
٥٣	عكاظ	عبده خال	الخروج من نفق الغير
٥٥	الشرق	محمد آل سعد	ردّة حمقاء وضعف أداء !
٥٧	الرياض	عابد خزندار	مجلس أعلى لتنفيذ المشاريع
٥٨	المدينة	د. أحمد سعيد درباس	إعادة تأهيل
٦٠	عكاظ	أميرة كشغري	تقرير المعرفة العربي : البيئات التمكينية شرط لمجتمع المعرفة
٦٣	الرياض	د. عبد المجيد محمد الجلال	تحسين أداء الجهات والهيئات الحكومية .. ممكن!!

المشاريع المتعثرة

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء ١٦ رجب ١٤٣٣ هـ - ٦ يونيو ٢٠١٢ م

عبدالله أبو السمح

تعثر تنفيذ المشاريع ظاهرة مقلقة ومعتلة للتنمية، وقد بلغ من سوءها وإزعاجها أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اعتبرت في تقريرها الثالث من الخروقات لحقوق الإنسان وطالبت الحكومة باتخاذ إجراءات مشددة لمنع ذلك التعثر، لقد سكتنا جميعاً عن ظاهرة تعثر المشاريع فاستشرت لقد قبلنا تبريرات المقاولين المتعثرين واعتذارات الإدارات الحكومية الضالعة في التعثر.

وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف في مؤتمر يورو موني السعودية أقر بأن هناك بعض القطاعات الحكومية غير قادرة على تنفيذ مشاريعها.. وأن هناك مشاريع متأخرة رصدت لها مبالغ هائلة لكن قدرة المقاولين والجهات الحكومية لا تتماشى مع هذه القدرات، وقال إن هذا يشمل شتى أصناف الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، معالي الوزير صرح بأن هناك بعض الإجراءات تم اتخاذها للتعامل مع التعثر، وقد اعترف بأن التعثر مشكلة رئيسية يجب القضاء عليها (الحياة ٢٣/٥/٢٠١٢) وهذا الاعتراف من «شيخ المشاريع» أمر في غاية الأهمية.. ومعناه أن الأجهزة المختصة شعرت بالأضرار الكبيرة لتعثر المشاريع على الخطط التنموية بكل فروعها، والسؤال هو: ما هي الإجراءات التي أقرتها الوزارة لمنع تعثر المشاريع؟ وخصوصاً عندما تكون الأسباب من نقص المواصفات أو ضعف الدراسة، وكذلك هل ستكون هناك إعادة تقييم سنوي لقدرة الشركات وتصنيفها وإمكانياتها وعدم تلزيمها مشاريع فوق طاقتها؟

إنني أرجو من معالي الوزير التعاقد مع شركات استشارية كبرى لدراسة المشاريع ومواصفاتها قبل طرحها، والتعاقد مع شركات عالمية للتنفيذ كما حدث في الطفرة الأولى، إن عديداً من الحلول المجربة في الدول المتقدمة يمكن الأخذ بها، وعلى وزير المالية الأمل في حل المشكلة.

التقرير الحبيس!

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٢٣ هـ - ٥ يونيو ٢٠١٢ م

خالد السليمان

جاء تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي صدر مؤخراً كالعادة متميزاً بالشفافية والصراحة وملامسة الواقع، وعلى مواعده السنوي الذي لم يخلفه مرة، وإذا كان هناك من شيء ينقصه فهو أن يكون معدياً، فيصيب بالعدوى تقرير هيئة حقوق الإنسان الذي «ستحج البقر على قرونها» قبل أن يخرج إلى النور!

فرغم أن نظام هيئة حقوق الإنسان يلزم الهيئة بإصدار تقرير سنوي إلا أنها لم تصدر أي تقرير منذ إنشائها قبل سبع سنوات في مخالفة صريحة لنظام تأسيسها لا ميرر لها إلا الكسل أو الاستخفاف بالنظام!

وكنت سأرجع تأخر الهيئة في إصدار تقريرها وهي الجهة الرسمية المدعومة من الدولة إلى معوقات بيروقراطية خارجة عن إرادتها لولا أنني استقصيت فلم أجد أي معوقات تحول دون صدور التقرير الذي تؤكد معلوماتي أنه حبيس أحد الأدراج، فالهيئة تحظى بدعم القيادة للقيام بمسؤولياتها وتتمتع باحترام مؤسسات الدولة والمجتمع لأهداف قيامها، ولا شيء يبرر تأخر صدورهم!

إن لهيئة حقوق الإنسان دوراً هاماً في نشر ثقافة الحقوق في المجتمع السعودي والتوعية به وهو دور يتكامل مع الدور الذي تقوم به الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، لكن الالتزام بإصدار التقارير السنوية الشفافة والموضوعية في مواعيدها هو عنوان أداء الهيئة لتكرس مصداقيتها في الداخل وتعزز صورة المملكة في الخارج كدولة تهتم بحقوق الإنسان ونشر ثقافته!.

تقرير حقوق الإنسان

المصدر : صحيفة عكاظ الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٢٣ هـ - ٥ يونيو ٢٠١٢ م

عبد خال

التقرير الذي قدمته جمعية حقوق الإنسان يشير بوضوح إلى عجز المرافق والأجهزة من القيام بدورها، ويبدو أن هذا العجز كان خلف اتخاذ الجمعية عنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) اسماً لتقريرها كاختصار في تحديد مكنم الداء في العملية الإصلاحية بدءاً من الحقوق الفردية إلى الحقوق العامة التي يشترك فيها المجتمع ، وقد أشار التقرير إلى العجز أو الضعف لكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بمتطلبات توجيهات القيادة العليا بحماية وصيانة حقوق الأفراد، وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

وانتقد التقرير ضعف الدور الرقابي لمجلس الشورى مؤكداً أن ذلك يعود إلى محدودية الصلاحيات الممنوحة للمجلس، معتبراً أن مما ينتهك حقوق الإنسان وجود التصنيف القبلي والمناطقى والفكرى والطائفى ممارسات وسلوكيات في القطاع الحكومى.

ولأن الجمعية دورها رقابى أيضاً لم تجد مناصباً حيال هذا العجز سوى تقديم ٢٢ توصية لمعالجة تباطؤ الأجهزة أو عدم تنفيذها لما أوكل إليها كالعامل على تمتع الناس بحقوقهم دون تمييز، ومعاينة كافة أشكال التمييز، وتعزيز الصلاحيات الرقابية لمجلس الشورى على الأجهزة و المؤسسات الحكومية دون استثناء، و منح المجلس حق مساءلة المسؤولين والمشاركة في مناقشة الميزانية العامة للدولة، وأيضاً العمل على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والحرص على تدوير المناصب الحكومية، وضمان وصول المؤهلين إليها.

واشتملت التوصيات على حماية الحق في التعبير عن الرأي والوصول إلى

المعلومة والحد من الإجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام ، وضمن التوصيات أيضاً طالبت الجمعية توجيه كافة جهات الضبط والتحقيق والتوقيف والالتزام الدقيق بنظام الإجراءات الجزائية ومحاسبة كل من يتجاوزها، وكذلك ضمان حرية التنقل، وتقنين المنع من السفر وحصره فيمن يصدر بشأنه حكم قضائي مسبب وذلك لمدة محددة ، مع حث ديوان المظالم للتراجع عن كل قرار قد يحرم الأفراد من اللجوء إلى القضاء الإداري للمطالبة بحماية حقوقهم في حال تعسف الإدارة الحكومية أو تقصيرها أو مخالفتها للأنظمة ، واهتمت التوصيات بوضع حل نهائي خلال مدة محددة للأشخاص والأسر الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، أو يحملون أوراقاً مؤقتة لا تمكنهم من حقوقهم في العمل أو العلاج أو التعليم أو التنقل مع رؤيتها أن في منح أبنائهم الهوية الوطنية حلاً مناسباً من أجل الحد من تفاقم المشكلة، ومنع قبول الدعاوى المرفوعة للمطالبة بالتفريق بين الزوجين بسبب عدم الكفاءة بالنسب إذا كانت مرفوعة من غير الزوجين، وكان عقد الزواج قد توافرت فيه أركانه وخاصة عند وجود أطفال ، والنظر في وضع ضوابط تمنع زواج القصر من الجنسين ما لم تتوفر المصلحة لهما والعمل على إصدار نظام متكامل للأحداث.

وأبرز توصية للجمعية المطالبة بإنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات ومتابعتها في البلاد، ويكون أغلب أعضائه من رؤساء الجهات الرقابية في المملكة إضافة إلى الجهات التي تتبع لها المشاريع، وإزاء التوصية الأخيرة هذه أرى أن كثرة المجالس واللجان ليست الحل الأمثل لقضايانا المتعثرة، فأعضاء هذه المجالس واللجان هم أنفسهم من عطل المشاريع كل في موقعه فكيف سيكون حاله لو انتقل إلى مجلس رقابي .

الحل الأمثل مساءلة كل مسؤول مباشرة عن السبب وراء التقصير أو التباطؤ، يظل تقرير الجمعية وثيقة يحملها الفرد إزاء تقاعس المرافق والأجهزة .

الحقوق البطينة!

المصدر: صحيفة الجزيرة الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٣٣ هـ - ٥ يونيو ٢٠١٢ م

سعد الدوسري

كشفت جمعية حقوق الإنسان في تقرير لها صدر السبت الماضي عن تحسن نسبي بطيء في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي غطاها التقرير، تفاوتت من مجال إلى آخر، من خلال ما تتلقاه الجمعية من شكاوى، وما ترصده خلال زياراتها للمواقع ذات العلاقة مثل السجون ودور التوقيف والمستشفيات والمراكز الصحية، أو من خلال وسائل الإعلام أو من خلال ما صدر وطبق من أنظمة، كما كشف عن عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بمتطلبات توجيهات خادم الحرمين الشريفين والقيادة العليا بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم!

لماذا هذا التحسن البطيء؟! لماذا لا تكون وتيرة التحسن أسرع؟! لماذا تعجز الأجهزة الحكومية عن الوفاء بمتطلبات حقوق الأفراد؟! السبب معروف لدى الجميع، ليس هناك آليات رقابية، تقف مع الأفراد في مواجهة تقصير الجهاز الحكومي في مجال صيانة حقوقهم، ولو كانت هذه الآليات موجودة، لما تمادى هذا الموظف أو ذاك، في سلب حقوق المراجع أو هدرها، أنا أفهم أن مستشفياتنا تعلق على كل ممراتها وأجنحة تنويمها لائحة حقوق المرضى، لكن العاملين في هذه المستشفيات، لا يلتزمون بأي مما يرد فيها! ما لا أفهمه، أن يخل البنك (وهو جهة غير حكومية، بل استثمارية، يطبق شعار: العميل يأتي أولاً)، بحقوق صاحب الحساب!.

حقوق الإنسان وضعف الأجهزة الحكومية..!

المصدر : صحيفة الجزيرة الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٣٣ هـ - ٥ يونيو ٢٠١٢ م

ناصر الصرامي

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة تحت عنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة)، التقرير رصد قصور الأداء في عدد من الأجهزة الحكومية.

حيث لاحظ أن سجل أغلب هذه الأجهزة في مجال صيانة حقوق الإنسان وحماية حرياتهم لا يزال بعيداً عن طموح القيادة، والحس الإنساني، والتقرير ملفت في جهده، وشامل في محتواه.

فقد ذكر التقرير بعض الملاحظات عن السجون والإصلاحات التي قامت الجمعية بزيارتها على حيث عدم رضاء النزلاء عن إجراءات التحقيق، وإجراءات زيارة ذويهم والتعامل أثناء الزيارة من قبل بعض العاملين دون المطلوب، وتكديس أعداد السجناء في بعض السجون، فالعدد الفعلي للسجناء غالباً ما يفوق الطاقة الاستيعابية للسجن مما يتسبب أحياناً في تفشي الأمراض.

كما رصدت الجمعية عدداً من الملاحظات على وزارة الشؤون الاجتماعية منها أن أغلب دور الرعاية الاجتماعية تقع في مباني قديمة ومتهاكلة، في حين أن بعضها لم يعد صالحاً للإيواء، وكذلك قلة الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل الإنساني الواعي مع هذه الفئات وضعف تأهيلها.

كما رصدت حقوق الإنسان التكديس الشديد في مدارس بعض المناطق بسبب قلة المدارس، وعدم كفاية الفصول الدراسية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، وسوء المباني المستأجرة للمدارس، والتي لا تصلح

للمعملية التعليمية وتفقد للصيانة الدورية.

كما انتقد التقرير استمرار المستشفيات الخاصة في رفض الحالات المرضية الطارئة، إضافة إلى قلة الأسرة مما يحول دون تقديم العلاج والرعاية الصحية والتسبب في تدهور الحالة الصحية للمرضى، و استمرار المراكز الصحية في مباني مستأجرة معظمها قديم ومتهاك ولا يصلح لتقديم رعاية صحية، وضعف مستوى العاملين فيها سواء الأطباء أو الفنيين أو الإداريين.

وكشف التقرير عدداً من التجاوزات التي تم رصدها ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنها شكوى بعض الأفراد من تعرضهم للتعدي البدني و النفسي حال إيقافهم، وانتزاع اعترافات سواء بالإكراه أو الإغراء والوعد بالستر، وتفتيش الممتلكات الخاصة كالجوالات والحواسب المحمولة دون مبرر، وبشكل لا ينسجم من الضوابط الخاصة بالتفتيش، وكذلك الخشونة في التعامل من بعض منسوبي الهيئة الميدانيين مع الحالات التي يتم إيقافها والقبض عليها في مخالفة صريحة للتعليمات القاضية بالمحافظة على كرامة الإنسان، وكذلك حجز الأفراد في سيارات الهيئة لساعات طويلة قبل نقلهم لمراكز الشرطة، والإجبار على التوقيع على محاضر الضبط دون السماح بقراءتها، و المطاردة لبعض الحالات على الرغم من صدور تعميم بمنعها، و التشدد في إلزام الأفراد بسلوكيات تعد محل خلاف فقهي، وورود بعض الشكاوى والتظلمات من محاولة تغيير بعض الوقائع بما يدين المتهمين ويبرئ أعضاء الهيئة.

وفي حقوق السعوديين في الخارج، انتقد التباين في تعامل السفارات مع المواطنين في الخارج، وفي تقديم الخدمات لهم، وأبرز الشكاوى من صعوبة التواصل مع السفارات، والتأخر في الاستجابة للمساعدة، وسوء معاملة بعض الموظفين، والاعتماد على غير السعوديين في عدد من السفارات.

تقرير حقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الاقتصادية الاثنين ١٤ رجب ١٤٢٣ هـ - ٤ يونيو ٢٠٢٢ م

خالد السهيل

جاء التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الصادر السبت ليعكس الصورة الواقعية بإيجابياتها وسلبياتها، ويطالب بالصورة المأمولة أيضاً، التقرير الذي ورد في ٨٣ صفحة مكتوب بشكل جميل، وهو لم يوفر أي جهة من الجهات الحكومية من النقد، كما أنه رصد تجاوب عدد من الجهات مع الأوضاع والقضايا التي رصدتها الجمعية.

طبعاً يمكن لأي إنسان أن يدخل على موقع الجمعية ويقرأ التقرير بنفسه، وبالتالي فليست هذه المقالة معنية بإعادة قول ما قاله التقرير، لكن هناك مسألة من الضروري الإشارة إليها، وهي أن كثيراً من الحقوق التي ألمح إليها التقرير، تم هدرها بإهمال من موظف لا يبالي بالوقت الذي يبده المواطن في ملاحقة قضيته في هذه الجهة أو تلك، وبعض هذه القضايا التي عالجتها الجمعية، وفقاً للتقرير تجاوز عمرها في الدوائر الحكومية ٢٠ عاماً.

سبق أن انتقدت جمعية حقوق الإنسان وانتقدت هيئة حقوق الإنسان في أكثر من مقالة، ولا أجد أي ضير في أن أثنى على ما حققته الجمعية من خلال تقريرها، وهذا حتماً لا يقلل من مطالبه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمزيد من الجهد، لتحقيق الطموحات والآمال على هذه المؤسسة الأهلية المهمة، إن حقوق الإنسان، ليست مجرد أخطاء من جهات حكومية، إنها حزمة من الأخطاء التي قد يمارسها الفرد أيضاً، دون وعي، ومثل هذه التقارير مهمة من أجل لفت انتباهنا إلى جور الفرد على الفرد، سواء كان هذا الفرد رب عمل أو جاراً أو حتى شريكاً لك في الطريق.

حقوق الإنسان والمشاريع المتعثرة

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين ١٤ رجب ١٤٢٣ هـ - ٤ يونيو ٢٠١٢ م

عبدالله أبو السمح

من ضمن تقريرها السنوي الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً ملاحظة عن المشاريع المتعثرة، والجمعية بهذه الملاحظة التي أبرزتها في تقريرها السنوي الأخير تؤكد بأن تعثر المشاريع وعدم إنجازها في وقتها هو اعتداء على حقوق الإنسان وسلب لمصلحة مقررة له، ليس أضر على الإنسان من سلبه منافع (مشاريع) تجعل حياته ووسائل معيشته سهلة التحقق ترفع عنه المعاناة والجهد، أبسط مثال لذلك تمهيد الطرق أو إنشاؤها وفي الحديث النبوي الشريف أن من الأعمال النافعة الجالبة للثواب من الله تعالى.. إزالة الأذى عن الطريق، أما وضع العراقيل والتباطؤ في إنشاء المشاريع فإنه خطيئة كبيرة، كما أن جمعية حقوق الإنسان اعتبرت سوء تنفيذ المشاريع والمبالغة في تكاليفها من الاعتداءات الصارخة على حقوق الإنسان، لأن هذه المبالغة في التكاليف أو رداءة التنفيذ الذي هو من الغش المحرم استفاد لميزانيات المشاريع بما يمنع من عمل مشاريع أخرى.

لقد أحسنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بوضعها المشاريع قيد نظرها ورفع التقارير والملاحظات عنها إلى ولي الأمر باعتبار تعثرها أو المبالغة في تكاليفها أو رداءة تنفيذها اعتداء واضحاً على حقوق الإنسان وتعطيل استفادة الإنسان منها، وقد اقترحت اللجنة إنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشاريع ومتابعتها وفي رأيي أن وضع عضوين من جمعية حقوق الإنسان في الاقتراح ضروري جداً لتظل اللجنة على اتصال وصلة بمجلس المراقبة المقترح، إن إدخال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مراقبة تنفيذ المشاريع باعتبارها حقوقاً للإنسان أمر جيد وأنا أدعو الزملاء والصحافة عموماً لإلقاء مزيد من الضوء على تقرير اللجنة السنوي لأهميته وكذلك لدعم ما فيه من توصيات وملاحظات.

طموح قيادة وضعف أداء بعض الأجهزة

المصدر: صحيفة الوطن الجمعة ١٨ رجب ١٤٢٣ هـ - ٨ يونيو ٢٠١٢ م

علاء ناجي

العنوان هو عنوان التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة الذي أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، وعنوان التقرير ينبئ عن محتواه ويلخصه تلخيصاً وافياً، فعلى الرغم من السعي الدؤوب من القيادة للرقى بمناحي الدولة المختلفة وتطوير أجهزتها ومرافقها إلى الحد الذي يمكن أن تؤدي فيه هذه المرافق والمؤسسات الدور المأمول منها، إلا أننا ما زلنا نرى بوناً واسعاً وفرقاً واضحاً للعيان بين طموح القيادة ورغبتها وبين أداء كثير من أجهزة الدولة الذي لا يرقى لهذا الطموح.

حينما بدأت قراءة التقرير الثالث كنت متخوفاً أن أجده تقريراً تقليدياً يجمل الواقع ويتغافل عن الهنات والتقصير، بغض النظر عن العنوان، ولكن خوفي هذا لم يلبث أن تبدد مع تقليب الصفحات والغوص في أعماق التقرير الذي أراه مليئاً بالشفافية والنقد البناء، وهو ما يستحقون عليه عاطر الثناء والشكر.

جاء التقرير في ثلاث وثمانين صفحة مقسماً إلى ثلاثة أقسام رئيسية: وهي على الترتيب "القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان"، "الأجهزة الحكومية والوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان" و"حقوق الإنسان: الواقع والممارسات"، وقد عكس التقرير في قسمه الثاني تحديداً صورة قريبة إلى الواقع لتدني الخدمات وأداء الأدوار لدى العديد من الجهات الحكومية بدءاً من الدور الرقابي لمجلس الشورى، ومروراً بمرفق القضاء، وبعض التجاوزات في قضايا الموقوفين أمنياً، والتعامل مع الأشخاص بلاهوية، والرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل،

ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة ووزارة الخدمة المدنية، أما الباب الثالث فقد تحدث عن أمور مهمة وحساسة لجميع المواطنين مثل المساواة وحرية التعبير ومكافحة الفساد وتعثر تنفيذ المشاريع التنموية والحق في العيش الكريم والصعوبات التي تواجهه.

وقد بين التقرير أن المعيار الذي تم بموجبه اختيار الأجهزة الحكومية التي تم تناولها فيه هو كونها المعنية أو الأكثر قرباً لحقوق الإنسان في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد بين التقرير أن مكافحة الفساد تعد الركيزة الأساسية لمشروع الملك عبدالله للإصلاح، إدراكاً منه حفظه الله أن الفساد أحد العوائق الكبيرة لضمان حقوق الأفراد وأحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون تمتع المواطنين بحقوقهم في العيش الكريم.

كما أشار التقرير إلى أن من أسباب هذا الضعف في الأداء واستمرار حدوث التجاوزات ضعف الكفاءة الإدارية لكثير من منسوبي هذه الأجهزة، وكذلك التبدل الإداري وغياب الحس الحقوقي والإنساني عند بعض القائمين على هذه الأجهزة، كما أشار التقرير إلى أن من أسباب ضعف الأداء واستمرار حدوث التجاوزات بعض الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان القائمة على التصنيف، وقد حرص التقرير على بيان أن معالجة هذا الخلل المؤثر تتطلب جهوداً توعوية مستمرة وسن أنظمة تعاقب على الممارسات والتجاوزات المهينة.

وعند التطرق للأجهزة فقد بين التقرير ضعف الدور الرقابي لمجلس الشورى بسبب محدودية الصلاحيات مما يجعل توصياته وملاحظاته للأجهزة الحكومية غير ذات قيمة مقارنة بالمأمول، وانتقد التقرير غياب الشفافية لدى المجلس عند مناقشة مشاريع الأنظمة الجديدة أو التعديلات على أنظمة قائمة إذ يجد المواطن صعوبة في إبداء الرأي حول هذه الأنظمة التي تعنيه مباشرة.

أما فيما يتعلق بالقضاء فقد رصدت الجمعية بعض الملاحظات المتعلقة بجوانب التطوير الإداري، إلا أن ما لفت انتباهي شخصياً هو ما أشار إليه التقرير من اعتماد بعض القضاة للعقوبات البديلة في القضايا البسيطة مما يعزز الأثر الإيجابي للأحكام القضائية في إصلاح الأفراد، وقد أوصى التقرير بوضع ضوابط توضح المقصود بالأحكام البديلة ومساعدة القضاة في التعاطي معها.

وقد بين التقرير أن وزارة الداخلية قد عوضت ٤٨٦ شخصاً ممن سبق إيقافهم ولم تثبت عليه التهم بمبالغ تجاوزت ٣٢ مليون ريال، وهو ما يحسب لهذه الوزارة، كما عرض التقرير لجزئية مهمة في هذا الشأن وهو عدم دقة كثير من المعلومات التي تنشر في وسائط التواصل الاجتماعي والمبالغة في الأرقام.

قد يصعب تلخيص هذا التقرير الضخم في مقال واحد، ولكن إن كان من كلمة عامة أقولها فهي أن هذا التقرير منشور على موقع الجمعية العامة لحقوق الإنسان، وأنه متاح للجميع، وأنه لم يسحب من "النت"، وأن المعلومات التي جاء بها لم تعدل منذ اطلعت عليه أول مرة وحتى يوم كتابة هذا المقال، وعلى الرغم مما فيه من سلبيات أوصى التقرير بمعالجتها فإنني أرفع القبة للجمعية على هذا الجهد وآمل من الله أن تحذوا حذوها هيئة مكافحة الفساد وأن تضع يدها بيد الجمعية للاستفادة من تجربتها في هذا الباب.

تفريدة: إن كنت تريد أن تفهم عقلية الطرف الآخر فاقراً تاريخك وفقاً للروايات التي وصلته ستجد أن كثيراً من خلافك المعاصر معه من الممكن أن يتم استيعابه.

التقارير الحقوقية وأهميتها

المصدر: صحيفة الشرق الأحد ٢٠ رجب ١٤٢٣ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١٢ م

جعفر الشايب

التقارير التي تصدرها المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية لها اعتبارية مهمة للغاية، وذلك لأنها ترصد قضايا حقوق الإنسان بشمولية وحيادية ودقة، وبالتالي فهي توجه الأنظار لمواقع الخلل ومكامن الأخطاء وتعالج الثغرات.

صدرت خلال الفترة القصيرة الماضية عدة تقارير محلية وإقليمية ودولية تناولت بعضها وضع حقوق الإنسان في المملكة، من أبرزها تقرير منظمة العفو الدولية ومركز القاهرة لحقوق الإنسان ومركز العدالة لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهذا يعكس تنامياً واسعاً للاهتمام بهذه الملفات، ودعوة للنظر فيها بصورة جادة لتلافي ما يتعلق بها من ممارسات خاطئة.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت من خلال فروعها الخمسة منذ إنشائها عام ٢٠٠٤م حوالى ثلاثين ألف حالة وشكوى متنوعة من مواطنين ومقيمين، وزار أعضاؤها العديد من مراكز التوقيف والمراكز الصحية والتعليمية والإدارية، وناقش تقريرها موضوعاً مهماً وهو عدم مواكبة أجهزة الدولة لتطلعات القيادة، حيث عجزت هذه الأجهزة عن التمكن من تصحيح مسارات عملها كي تتماشى مع التوجيهات والأنظمة والتشريعات الرسمية التي صدرت بهذا الخصوص، وكما جاء في التقرير ”أن سجل أغلب هذه الأجهزة في مجال صيانة حقوق الإنسان وحماية حرياتهم لا يزال بعيداً عن طموح القيادة، ويفتقد كثير منها لما يمكن وصفه بالحس الإنساني سواء عند قيامها بمسؤولياتها أو تعاملها مع قضايا الأفراد، أو في تنفيذ المشروعات التي تساهم في تلبية تطلعاتهم في العيش الكريم“.

بين جمال التشريعات وسوء الممارسات يكمن لب مشكلة التجاوزات والانتهاكات التي تقع بين الحين والآخر، وبينهما تضيع المسؤوليات وتختفي المحاسبية لجميع هذه الأجهزة والمؤسسات والأفراد المعنيين ، تميز هذا التقرير عن غيره من التقارير الحقوقية الأخرى بملامسته لهذا الموضوع المهم، وتقييمه الشامل لأداء مختلف الأجهزة ذات العلاقة بحقوق الإنسان كالأجهزة التشريعية ومؤسسات القضاء والأمن والتعليم والضمان الاجتماعي والسفارات في خارج المملكة، ووضح مسؤولياتها والتزاماتها الحقوقية. وبين التقرير في عدة مواقع منه أشكال التجاوزات التي تمارسها الأجهزة التنفيذية التي شملها التقرير، وخاصة فيما يرتبط بالقضايا الأمنية التي أفرز لها مجالاً مفصلاً، مما يجعل منه مصدراً مهماً في هذا المجال، ما يؤخذ على التقرير أنه جاء كنسخة مطورة من التقرير الثاني من حيث أسلوب عرض القضايا والتجاوزات، وعرض مرئياته ومشاهداته بلغة مسييسة تتسم بالمجاملة أحياناً، كما أنه ابتعد كثيراً عن ذكر تفاصيل الشواهد والحالات وأجملها في العموميات، وذلك خلاف الأسلوب المتعارف عليه والمعمول به في التقارير الحقوقية، لعله من الضروري على مسؤولي مختلف الأجهزة التنفيذية متابعة ودراسة مثل هذا التقارير الحقوقية التي تعني أجهزتهم، وتقييم أداءها، وتوجه لمعالجة النواقص والثغرات فيها، كي تتمكن هذه الأجهزة من مواكبة طموحات القيادة في ضمان احترام وصيانة حقوق الإنسان في وطننا .

تقرير ”حقوق الإنسان“ .. رؤية تستحق الاهتمام

المصدر: صحيفة الوطن الأحد ٢٠ رجب ١٤٣٣ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١٢ م

محمد المختار الفال

الشكوى من أداء الأجهزة الحكومية، في الكثير من القطاعات، ليست أمراً جديداً فقد بات الحديث عنها متداولاً، لكن اللافت أن وتيرتها تزداد وترتفع الأصوات الناقدة مع زيادة مطالب الناس وتطلعهم إلى تحسين الخدمات والدعوة إلى صيانة الحقوق والحريات العامة وحق التعبير عنها. ويأتي التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معبراً عن هذا الواقع وملخصاً له في عنوان يتهم هذه الأجهزة بالعجز عن النهوض بمسؤولياتها ”طموح قيادة وضعف أداء أجهزة“.

وقبل تسليط الضوء على بعض ما جاء في التقرير لا بد من تحية مستحقة لهذه الجمعية التي تعمل من أجل خدمة هذا الكيان الكبير من خلال التعرف على أحوال أهله ورصد واقعهم وما يطرأ عليهم من تغييرات تمس حقوقهم. ويحمد للجمعية أنها بادرت، منذ تقريرها الأول، إلى الالتزام بمبدأ الصراحة والمكاشفة والشفافية التي تقتضيها مهمتها دون أن تقع في محذور التجني أو المبالغة ولهذا احترمها الجميع، مواطنين وأجهزة حكومية.

وهذا المنهج ”المعتدل“ الواقعي الذي لا يغفل عن الحسنات ولا يجامل في السيئات هو الذي اتسمت به لغة التقرير الثالث وطريقة تناوله لأوضاع حقوق الإنسان، فقد سجل الملامح الإيجابية والتحسين الذي حدث في مجال محاربة الفساد ودعم حفظ حقوق الأفراد في مواجهة الأجهزة الحكومية والاهتمام بتحسين بيئة التقاضي ودعم مؤسسات حقوق الإنسان ومساعدتها على أداء دورها ومساندة الأجهزة الرقابية وتصحيح أوضاع المرأة وتمكينها من حقوقها

وفتح المجال أمامها لتكون عضواً فاعلاً في مشاريع التنمية.

مع التأكيد على أن الهدف هو ”رصد واقع حقوق الإنسان في البلاد والتعرف على ما طرأ عليها من تغييرات إيجابية أو سلبية أثناء الفترة التي يغطيها“، وحتى تظل مصداقية التقرير مقدره ومحترمة من الجميع فقد أعاد واضعوه إلى الأذهان التزامهم بالمنهج الذي سبق اتباعه في التقارير السابقة المعتمدة في مادتها على: الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وتطبيقاتها، وعنوان التقرير يلخص ويعكس الواقع الحقيقي لحالة حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها، فرغم طموح القيادة وحرصها على تقرير ثقافة حقوق الإنسان إلا أن المشكلة الحقيقية تبقى في عجز وضعف الكثير من الأجهزة الحكومية أو عدم رغبتها في الاستجابة لهذا التوجه.

ويسجل التقرير شعور الغالبية بأن الملك يدعم المحافظة على حقوق الأفراد وتمكينهم من الحصول عليها في الوقت المناسب، ولهذا أصدر التوجيهات بالفصل في الدعاوى المقامة من الأفراد ضد الإدارات الحكومية في الجلسة الثانية من المحاكمات في حال تغيب ممثلي تلك الجهات دفعاً لما كان سائداً من المماثلة، ويأتي في هذا السياق ”مشروع تطوير القضاء“ لتحقيق وتعميق مفهوم ومبدأ العدالة وإشاعتها في الحياة العامة، ويشير التقرير - بوضوح تام - إلى ضعف تأثير مجلس الشورى في تحسين أداء الأجهزة التنفيذية بسبب نقص دوره الرقابي الناتج عن طبيعة الصلاحيات الممنوحة وآلية تشكيله. ويرى أن هذا الدور المحدود هو ما يفسر عدم اهتمام الأجهزة الحكومية بملاحظاته، وينتقد التقرير ضعف الشفافية في مناقشة مشاريع الأنظمة الجديدة أو التعديلات على القائمة منها الأمر الذي أفقد المواطنين حق إبداء الرأي في الأنظمة والقوانين التي تمس حياتهم بصورة مباشرة، وكان واضع التقرير صريحاً في رصد أحوال دور الرعاية الاجتماعية وظروفها حيث تبين

أن غالبيتها في مبان قديمة لم تعد صالحة للسكن إلى جانب قلة المؤهلين العاملين في هذه الدور، كما انتقد استمرار بعض المستشفيات الخاصة في رفض استقبال الحالات الطارئة رغم صدور الأوامر الملزمة بذلك ورصد قلة الأسرة المتوافرة في المستشفيات العامة الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وسجل الأحوال السيئة للمراكز الصحية حيث ما يزال معظمها في مبان قديمة لا تسمح بتقديم الرعاية المطلوبة.

وأبدى التقرير ملاحظاته على السجون التي زارها وسجل عدم رضا النزلاء عن إجراءات التحقيق وظروف زيارة أهلهم وذويهم وانتقد تعامل بعض العاملين ورصد تكديس أعداد السجناء في بعض السجون مما أدى إلى ظهور بعض الأمراض الناجمة عن الزيادة الاستيعابية.

وتناول التقرير واقع حرية التعبير وسجل محاولات للحد منها من خلال توقيف أشخاص لنشرهم آراء في قضايا عامة، كما لاحظ التباين الكبير في مستوى الشفافية بين الصحف مما يتضمن توجيه الاتهام إلى بعض رؤساء تحرير الصحف لمبالغتهم في ممارسة الرقابة الداخلية.

ومن توصياته تحديد خط الفقر والتوسع في منح الإعانات وإنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات ومتابعتها والعمل على تمتع الناس بحقوقهم دون تمييز وتعزيز الصلاحيات الرقابية لمجلس الشورى.

التقرير شهادة "عملية" على أن الإصلاح قضية الجميع كل يساهم فيه من موقعه وموقفه وأن إحدى مشكلاتنا الأساسية التي تستحق العناية معالجة ضعف الإنجاز التنفيذي وانعكاس هذا الضعف على صورة مجتمعنا في الداخل والخارج.

د. فائز بن سعد الشهري

صدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان بالمملكة ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ بعنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة)، التقرير تكوّن من ثلاثة أقسام: الأول عن القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان، وأشاد التقرير بدور خادم الحرمين الشريفين في محاربة الفساد وحفظ حقوق الأفراد في مواجهة الأجهزة الحكومية وتطوير مرفق القضاء ودعم مؤسسات حقوق الإنسان ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية للمواطنين وأيضاً تحسين فرص تمتع المرأة بحقوقها، والثاني عن الأجهزة الحكومية والوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان، والثالث عن حقوق الإنسان الواقع والممارسات، وختم التقرير بالتوصيات.

وفي القسم الثالث تمت مناقشة الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تتمثل في الحق في المساواة والحق في حرية التعبير والحق في العيش الكريم وقضية الفساد، ورصدت الجمعية بعض مظاهر الانتهاك لمبدأ المساواة ومنها التباين غير المبرر بين المناطق في مستوى الخدمات الحكومية خاصة ذات العلاقة المباشرة بحقوق الإنسان مثل التعليم والصحة والخدمات البلدية والماء والكهرباء.

ورصدت الجمعية تردياً في الأحوال المعيشية للكثير من المواطنين وتزايد الشكاوى من انتقاص الحق في العيش الكريم وذلك لعدة أسباب منها التراخي والجمود الإداري في بعض الأجهزة الحكومية وعدم مبالاة مسؤوليها، وزيادة نسب التلوث البيئي في بعض المناطق وما يترتب عليه من أمراض، وتساؤل

قدرة الأفراد على الاستمتاع بأماكن التنزه والاستجمام الصحي خاصة الشواطئ بسبب تحويلها إلى ملكيات خاصة.

إشارة التقرير لزيادة نسب التلوث البيئي تتزامن مع احتفال العالم يوم الثلاثاء ٥ يونيو ٢٠١٢م بيوم البيئة العالمي تحت عنوان (الاقتصاد الأخضر: هل يشملك أنت؟) لتعزيز الاهتمام بصيانة البيئة وتحسينها، وتتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو ٢٠ والذي سينعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية.

وبمملكتنا الحبيبة توجد الأنظمة والسياسات والخطط والبرامج والفعاليات التي تطرح موضوع التنمية والبيئة والاقتصاد الأخضر التي تهدف لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة والحفاظ على البيئة وصحة الإنسان.. إضافة إلى ذلك المتابعة المستمرة لمراحل التنمية المتوازنة ومنها تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وأخيراً وليس آخراً تقرير حقوق الإنسان الثالث وتوصياته جهد خير متواصل يعكس مع التقريرين الأول والثاني الصورة الشاملة لمراحل الإصلاح والتطوير والمتابعة بمنظومة التنمية التي يريها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «أيده الله» برؤية تؤكد على التنمية المتوازنة والمستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل.

حقوق ٣.. الأكل هو الحل

المصدر: صحيفة اليوم الأحد ٢٠ رجب ١٤٤٣ هـ - ١٠ يونيو ٢٠٢٢ م

وليد الهلال

تسلط التقارير الصادرة عن الجمعيات والهيئات الأهلية المدنية غير الحكومية وبخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان الضوء على مواطن القصور والخلل في معيارية الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً من خلال التوقيع على المواثيق والاتفاقيات الدولية أو من خلال القوانين والتشريعات المعمول بها محلياً، كما أنها ترفع الغطاء عن الممارسات المنافية لحقوق الإنسان وفي نفس الوقت تزيل اللبس والمبالغات الإعلامية في مواطن أخرى، مما يعني في نهاية المطاف أن تلك التقارير ليست في مجملها سلبية في محتواها وتوصياتها.

وبالإطلاع على التوصيات الرئيسية التي تضمنها التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في السعودية، الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تحت عنوان «طموح قيادة وعجز أجهزة» يستشعر الفرد مدى أهمية صدور مثل تلك التقارير دورياً وبمزيد من الشفافية والحيادية؛ لأن مثل تلك التقارير متى ما أعدت وكتبت وقدمت بمهنية وشفافية عالية، كما هو الحال في تقرير الجمعية الثالث فإنها تغدو صوتاً حقوقياً مدنياً مفصلياً للمواطن والمواطنة والمقيم وطريقاً ممنهجاً لاستعادة تلك الحقوق وتحسين ظروف الحصول عليها لدى الوزارات والمحاكم والهيئات الحكومية في فترة زمنية معينة، وهو ما يقع في خانة تحديد المسؤولية والمراقبة والمساءلة وبخاصة لدى الجهات الحكومية ومسؤوليها ذات الحس الحقوقي المتبلد كما وصفها التقرير.

لقد ألقى التقرير بشكل كبير باللائمة على سلوكيات وتصرفات بعض

موظفي ومسؤولي بعض الوزارات والجهات الحكومية فيما يتعلق بالإخفاق في احترام حقوق المواطن عند تعامله مع تلك الجهات الحكومية، وأعتقد أن التقرير والقائمين عليه قد أصابوا كبد الحقيقة كثيراً في هذه النقطة؛ لأنه على ما أعتقد أنه بغض النظر عن وجود القوانين والتشريعات والأدلة الاسترشادية واللوائح التنفيذية من عدمها، فإن حجر الزاوية في تحسين أداء الأجهزة الحكومية يتمحور حول من يعهد له/ لها تطبيق تلك القوانين بحس إنساني وطني مهني بعيد عن مثالب وعيوب القبلية والمناطقية والعنصرية والفئوية والمحسوبية وكافة أوجه الفساد المالي والإداري، نعم لقد أصاب التقرير كبد الحقيقة بدعوته إسناد قيادة الأجهزة والإدارات الحكومية للمواطن والمواطنة الأكفأ مهنيًا وسلوكياً لا تسليقياً وحسب القرب من دوائر القرار والحل العقد، لقد أشار التقرير بطريقة مباشرة إلى الفجوة الموجودة ما بين الرغبة أو طموح القيادة، متمثلة في مشروع الملك عبدالله الإصلاحية، وأداء بعض الأجهزة الحكومية المخلة باحترام حقوق الإنسان والمتعاسة عن أداء خدماتها الأساسية للمواطن بالرغم من المبالغ المالية الكبيرة المرصودة لها سنوياً في ميزانية الدولة، والمهارات الإدارية والقيادية التي يجب توافرها للمسؤولين الحكوميين الذين يتولون قيادة الأجهزة الحكومية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحياة المواطن ورفاهيته، ويمكن أن تشمل تلك الوظائف على سبيل المثال لا الحصر وكلاء الوزارات، ومديري فروع الوزارات في المناطق والمحافظات وأمناء البلديات وعمداء الجامعات ومديري المطارات والسفراء والرؤساء التنفيذيين للشركات والمؤسسات الحكومية الاستثمارية التي تمتلك الحكومة فيها أسهماً تأسيسية أو استثمارية، التعيين يتم على أساس الكفاءة والنزاهة والاستقامة بطريقة ممنهجة لا بأسلوب الشخصية والحظوة والقرب من دوائر القرار.

تُعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بامتياز إحدى مؤسسات المجتمع المدني (وهي مؤسسات قليلة على كل حال)، ولعلّ من أهم ما يميز هذه الجمعية سمو رسالتها، فليس أعلى من الإنسان على وجه البسيطة تُحفظ حقوقه وتُرعى شؤونه، فهو المكرم في محكم التنزيل وفي سنة النبي عليه أفضل الصلاة والتسليم، لذا وجب عندما تتحدث الجمعية أن نصغي، وأن نعي وأن نضع ملاحظاتها حيث يليق بها اهتماماً ومتابعة وتفيذاً، فلا أحسب أنها تنطق عن هوى كامن أو رغبة في ثرثرة ليس وراءها طائل، ولا أحسب إلا أنها توثق الحوادث وتسجل المواقع وتذكر التفاصيل والدقائق.

ولذا فإن تقرير الجمعية الثالث المعنون: (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) قد صنّف ووثّق لأكثر من ٣٠ ألف قضية منذ تأسيس الجمعية عام ١٤٢٥ هـ.

السؤال العريض الذي تثيره الجمعية في كل تقاريرها (ما مدى تحسن الاهتمام بحقوق الإنسان؟) وتذكّر الجمعية أنه بالرغم من حرص قيادة المملكة وتأكيداتها على ضمان حقوق الإنسان وحماية حرياته مواطناً ومقيماً، والتحذير من التجاوز عليها، إلا أن ذلك الأمر، ومن خلال ما رصدته الجمعية (لم ينعكس على أداء غالبية الأجهزة الحكومية، إذ لُوَحظ أن هناك قصوراً كبيراً في الوفاء بحقوق المواطنين وحاجاتهم، بل واستمرار بعض هذه الأجهزة في تجاوزاتها ومخالفاتها للأنظمة والقوانين بالتعدي على حقوق المواطنين وحرياتهم).

ويضيف التقرير: (إن ضعف إنتاجية منسوبي الأجهزة الحكومية وحالة اللامبالاة السائدة بين الكثير منهم يعود إلى أسباب كثيرة يأتي في مقدمتها

عدم اختيار الأكفأ من بين المرشحين للوظائف، فقد يكون الاختيار مبنياً على المحسوبية والواسطة).

هذه التشوهات في ميدان حقوق الإنسان تبدو وكأنها (بسيطة) في عرف مرتكبيها، لكنها إضافة تلو إضافة كالجبل ينشأ من تراكم الحصى الصغير، فيكون بنياناً كبيراً، هذه كبائر في حق الآخر الذي حُرِم من حق له لأنه لا ينتمي إلى عائلة ما أو منطقة ما، أو لأنه ليس له واسطة إلى الحق الذي هو له.

وأما خيبة الأمل الكبرى، فإن تحال هذه التقارير (المتعوب عليها) إلى وثائق لمجرد الاطلاع باعتبار أنها تخص (إدارات) أخرى في كواكب أخرى.

من يتبنى تقرير الـ ٧ آلاف كلمة

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين ١٤ رجب ١٤٢٣ هـ - ٤ يونيو ٢٠١٢ م

رأي في الحدث

التقرير الثالث لجمعية حقوق الإنسان، الذي أصدرته أمس في ٧٠٠٠ كلمة، لم يكن مفاجئاً في مضامينه، فكل ما ورد من ملاحظات هي في الواقع معلومة سلفاً وتشغل فكر المواطنين وقبلهم قيادة هذه البلاد، فالاختلالات التي تعاني منها بعض مؤسسات الدولة واضحة، والبيروقراطية التي تمارس في بعض المواقع الإدارية في المملكة جلية، وجميعها تحتاج مراجعة وعلاجاً فعالاً.

التقرير حوى حقائق كثيرة وصوراً متعددة عن أنماط الأداء غير المقبول في الصحة، والتعليم، والتوظيف، والعمل والشؤون الاجتماعية وحتى في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهنا يبرز السؤال القضية: مثل هذه التقارير من يتبناها ويتابع تلافيفها ويطمئن إلى أن ما تتحدث عنه جمعية حقوقية سيحظى بأولوية العلاج والاستئصال، وسيخلو منه تقريرها في العام المقبل.

إن الأمل يظل معلقاً في هيئة مكافحة الفساد، وهي القطاع الذي أراد له ولي الأمر أن يتصدى لكل صور وأشكال وأنماط الفساد المالي والإداري، وبنفس القدر من الأمل يكون على ديوان المراقبة العامة مسؤولية مماثلة في تلافيف كل هذه السلبيات، فأجهزة الرقابة معنية بذلك وعليها أن تنظر لهذا التقرير بجديّة وأن تضعه على طاولتها كورقة عمل أعدتها مؤسسة حقوقية ناضجة تريد للوطن والمواطن الخير والرفاه.

المشاركة في التنمية

المصدر: صحيفة عكاظ السبت ٢٦ رجب ١٤٣٣ هـ - ١٦ يونيو ٢٠١٢ م

معتوق الشريف

لاشك أن ما نشهده من تطورات وتحديث وتنظيمات في المجتمع ينم على أن هذا المجتمع متحرك غير جامد، يتواكب مع معطيات العصر ومتطلبات التنمية التي هي حق من حقوق الإنسان الأساسية والتي عملت الأمم المتحدة على إيجاد مؤشرات لتحقيقها منذ العام ٢٠٠٥م وهي الأهداف الإنمائية التي تهدف إلى تحقيق تحسين التنمية الإنسانية وتمتع الإنسان بحقوقه الأساسية التي تضمن له العيش الكريم والحياة الإنسانية المنشودة وفق معايير تخضع للتمحيص والتدقيق عام ٢٠١٥م، وقبل ذلك إلى تمحيص نوعي عبر تقارير الاتفاقيات التي تقدم سنوياً حسب مواعيد محددة.

الناظر إلى الواقع يشهد هذا التحسن عندما يقرأ تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثالث «طموح قيادة وضعف أداء أجهزة»، ولكن تحسناً في جهات معدودة، وهذا التحسن إذا أردنا له الكمال فإننا نحتاج إلى تفعيل ركن مهم من أركان المجتمع ألا وهو «مؤسسات المجتمع المدني» التي طالب تقرير الجمعية بسرعة إصدار نظام التصريح لهذه المؤسسات بهدف تحمل الناس واجباتهم اتجاه المجتمع التي هي حقوق للمجتمع الذي يعيشون عليه طالماً نحن في صدد الانضمام إلى «الإعلان العالمي لواجبات الإنسان»، لذلك فمن المنطقي أن تكون لدينا هذه المؤسسات لكي يتحمل الناس مسؤولياتهم كما هو الحال في وزارة الثقافة والإعلام التي تعد من أبرز الوزارات دعماً لترسيخ مفهوم المؤسسات المدنية من خلال التصريح لهذه المؤسسات والتي كان آخرها «جمعية كتاب الرأي» و «جمعية الإعلام الإلكتروني».

كما أن للمؤسسات المدنية دوراً مهماً في التسريع في تنفيذ وتحقيق التنمية الإنسانية، فكثير من هذه المؤسسات تعمل برامج مهمة في معالجة القضايا التي يعاني منها المجتمع، ولعلي هنا أشير إلى برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) الذي أقر مجلس إدارته مؤخراً إنشاء كرسي بحثي في مجال الطفولة المبكرة بالجامعة العربية، كما وافق على تأسيس مركز إعلامي لتدريب الإعلاميين والإعلاميات حول قضايا النهوض بأوضاع المرأة، وتذكر دور هذا البرنامج ما قدمه عبر دوراته السابقة التي أقامها في جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية بالقصيم، وفرع هيئة حقوق الإنسان بالدمام، لذلك نحن في هذا الوقت المتغير المتسارع التي بدأت فيه مشكلات المجتمع تطفوا على الواقع، نتفق مع التوصيات التي خرج بها التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لاسيما مع توصيته بإصدار نظام الجمعيات أو المؤسسات الأهلية الذي أقر من مجلس الشورى، والذي يمنح ويعزز مشاركة المواطن والمواطنة عبر مؤسسات المجتمع المدنية التي لا تخضع للأنظمة المتعلقة بالأعمال الخيرية التي تتطلبها وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجمعية التي مع نفسها

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء ١٦ رجب ١٤٤٣ هـ - ٦ يونيو ٢٠٢٢ م

سعيد الوهابي

صدر مطلع هذا الأسبوع التقرير الثالث لجمعية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بعنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة)، ومع تحفظ أصدقاء الحقوقيين على التقرير ومع تحفظي على العنوان والجمعية بالأصل ومع تحفظك عزيزي القارئ على صورتني في الصحيفة أقول حفظك الله إن ميزة التقرير كل عام هي أولاً دعم ما يعتقده ويشاهده المواطن العادي من انتهاكات لحقوقه، وثانياً تلخيص كل ما يحدث في تقرير.

التقرير يرصد بموضوعية ومهنية ما يحدث في مؤسسات الدولة، في ملف القضاء يتطرق إلى القضاة الذين يتأخرون أو يلغون مواعيد المحاكمات أو لا يفعلون وسائل الإثبات الحديثة كالحمض النووي مثلاً أو يضغطون على المتهمين ليقبلوا الأحكام، ثم ينتقل التقرير ليتحدث عن التعدي على الأشخاص أو احتجازهم تعسفياً من قبل بعض المنتسبين لوزارة الداخلية، ويسرد التقرير نقاطاً جيدة حول حالة السجون لدينا وبيث مقترحات لمعالجة السلبيات، وأيضاً في التقرير ذكر لتهالك مباني وزارة الشؤون الاجتماعية وسوء التغذية والعنف في الدور الاجتماعية، ونقد مكثف مع مقترحات لوزارات العمل والتعليم والصحة ووزارة الخدمة المدنية وهيئة الأمر بالمعروف وملفات حول حرية التعبير - خصوصاً معاناة كتاب الرأي - والمساواة والسعوديين بالخارج.

عموماً التقرير -تجد نسخة منه بالأسفل- رائع وجدير أن يكون ورقة عمل فعلية لنحل مشكلاتنا، ولكن هل سيحدث هذا أم سيتم وضع التقرير على الرف بجوار مقالي هذا والجمعية مع نفسها وأنا مع نفسي أيضاً؟

عراقيل تنفيذ المشروعات التنموية

المصدر : صحيفة اليوم الأحد ٢٧ رجب ١٤٢٣ هـ - ١٧ يونيو ٢٠١٢ م

د.فائز بن سعد الشهري

استمع مجلس الوزراء في جلسته الأسبوع الماضي إلى عرض موجز من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بني على تقرير إحصائي دقيق وشامل أعده قطاع متابعة الأوامر والقرارات بالديوان الملكي، يتعلق بنتائج متابعة هذا القطاع للمشروعات التنموية والخدمات لدى عدد من الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية وذلك خلال المدة من ١/١/١٤٢٧هـ إلى ١/١/١٤٢٣هـ بلغ عددها عشرين جهة.

وتناول التقرير إحصائياً ومقارنة ما أنجز من تلك المشروعات وما هو رهن التنفيذ منها أو لم يشرع في تنفيذه بعد، كما أتى التقرير على ذكر أبرز معوقات التنفيذ وفق ما جاء في إفادات الجهات الحكومية التي شملتها الدراسة ، وبعض الحلول المقترحة للتغلب عليها.

وأوضح التقرير أن نسبة المشروعات المنفذة بلغت تسعة وثلاثين بالمائة، في حين بلغت نسبة المشروعات التي ما زالت رهن التنفيذ واحداً وأربعين بالمائة، أما المشروعات التي لم يشرع في تنفيذها بعد ، فقد بلغت نسبتها عشرين بالمائة، وذلك خلال الفترة الزمنية آنفة الذكر، وتتقاسم الجهات الحكومية النسب المشار إليها أعلاه بمستويات متباينة، بين الأعلى والمتوسط والأدنى.

وقبل ذلك نشر تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة كشف عن تجاوز إجمالي مبالغ الاعتمادات المالية التي لم تستفد منها الجهات الحكومية المختلفة ما يقارب ١٣،٦ مليار ريال تتعلق بمخصصات ٥٥٥ مشروعاً مختلفة ومتنوعة.

وفي تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثالث ٤٣٣هـ بعنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) أشار التقرير إلى أبرز ما تم رصده في ما يتعلق بتنفيذ المشاريع الضخمة التي بدأت في السنوات الأخيرة ومنها (التأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية وسوء التنفيذ رغم الاعتمادات المالية الضخمة. وعدم الالتزام بالمواصفات المتفق عليها لتنفيذ المشروع من جهة الشركات أو الجهات المنفذة للمشروع، وغياب دور الجهات الرقابية، المبالغة في تقدير التكلفة المالية، فبعض المشروعات يخصص لها أضعاف ما يتطلبه تنفيذها، حصر تنفيذ المشاريع الكبرى في عدد محدود من الشركات، وقد نتج عن ذلك عدم قدرتها على تنفيذ المشاريع في المدد المحددة واضطرت إلى الاستعانة بعمالة غير مؤهلة ، وتفقد الكثير من الشركات المنفذة التأهيل اللازم للقيام بالمشاريع الحكومية الضخمة ، وقيام الشركات الكبرى بالتعاقد من الباطن مع مقاولين غير مؤهلين لتنفيذ المشاريع مما يتسبب في سوء التنفيذ أو تعثره..).

إن مناقشة مجلس الوزراء للتقرير المتعلق بمتابعة المشروعات التنموية والخدمية لدى عدد من الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، ونشر التقارير الصادرة من الجهات الرقابية بكل شفافية من الآليات التنفيذية الهامة لرؤية خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وتسهم في تسليط الضوء على مكامن الضعف بمراحل التنمية لمتابعة علاج الأسباب والمساءلة والمحاسبة بسهولة وبالوقت المناسب.

وأخيراً وليس آخراً التقارير المنشورة بمعلوماتها المهمة تفتح الطريق لمزيد من الدراسات والأبحاث لرصد أماكن تعثر المشاريع وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في مراحل تحقيق أهداف التنمية المتوازنة والمستدامة لمناطق المملكة وداخل كل منطقة.

أعتقد جازماً أن كل خطوة إيجابية أو إجراء قانوني أو تعديل تتخذه الدولة، ممثلة في وزارتها وأجهزتها الأمنية والرقابية والعدلية وكذلك الإدارية، في شأن من شؤون تحسين الأطر الرسمية القانونية والإجرائية المتعلقة بالالتزام بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان الأساسية على أرض الواقع بصورة ممنهجة في أي صورة أو شكل يصبّ في خانة تعزيز العلاقة السوية بين السلطة وأجهزتها التنفيذية من جهة، وبين المواطن والمواطنة والمقيم من جهة أخرى.. فالتوسّع الحكومي في مأسسة وتحسين ظروف تطبيق حقوق الإنسان والالتزام بها تحت أية ظروف كانت يزيد في نهاية المطاف من شفافية العلاقة التي تربط بين المواطن وحكومته ويسدّ الطريق أمام التكهنات والقراءات الخاطئة لسياسات وقرارات الدولة سواء على المستوى المحلي أو الدولي من قبل منظمات حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام المختلفة.

فعلى سبيل المثال حمل العديد من الصحف المحلية الأسبوع الماضي خبراً مفاده أن توجيهاً حكومياً جديداً صدر بحيث «أوقف تفويضاً سابقاً لأمرأه المناطق للنظر في قضايا المطالبة بالمنع من السفر لمن يزيد عمره على ٢١ عاماً إذا كان مقدماً من والده أو من أخيه، وذلك لمخالفته مقتضى الفقرة الثانية من المادة السادسة من نظام وثائق السفر الصادر بالمرسوم الملكي الرقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨ التي نصّت على أنه لا يجوز المنع من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدره وزير الداخلية لأسباب تتعلق بالأمن ولمدة معلومة ، وفي كلتا الحالتين يبلغ الممنوع من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدور الحكم أو القرار بمنعه من السفر».

من حسن الحظ أن هذا التوجيه الإيجابي صدر متسقاً في نصه وروحه مع توصية من توصيات التقرير الثالث لجمعية حقوق الإنسان السعودية التي طالبت بتوجيه كافة جهات الضبط والتحقيق والتوقيف بالالتزام الدقيق بنظام الإجراءات الجزائية ومحاسبة كل مَنْ يتجاوزها، وكذلك ضمان حرية التنقل وتقنين المنع من السفر وحصره فيمن يصدر بشأنه حكم قضائي مسبب وذلك لمدة محددة.

احترام حقوق الانسان والالتزام بها من قبل الأجهزة الحكومية لن يتأتى في يوم وليلة وإنما بفعل حراك تراكمي سواء على المستوى الرسمي أو المستوى المدني من خلال جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني ورموزه الحقوقية والمدنية التي تعمل في بعض الأحيان ككتل موازنة مقابل بعض ممارسات الأجهزة الحكومية التي لا تعطي اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان.

وسائل الاتصال والتواصل الإلكترونية والتقليدية دفعت بقضية احترام حقوق الإنسان إلى الواجهة واستخدمت من قبل بعض الحكومات كورقة ضغط خارجية لتحقيق مصالح اقتصادية وجيوستراتيجية بعيدة كل البعد عن المقصد الإنساني النبيل كما حدث مؤخراً للمعارض الصيني تشن قوانغ الذي لجأ إلى مبنى السفارة الأمريكية في بكين طالباً مغادرة البلاد مما كاد يتسبب في نزاع دبلوماسي بين البلدين.

في ظل ما تمرّ به المنطقة العربية، يأتي فصل احترام حقوق الإنسان في مقدّمة القضايا الساخنة، مما يعني تعاملًا إيجابياً انفتاحياً لا يقل سخونة ومصداقية من قبل الجهات الحكومية المعنية، فالتعامل الموضوعي المدني مع كافة الأطراف بغض النظر عما تطرحه أو تطالب به أنجع وأسلم بكثير من التهميش ومنع السفر وغيره من الإجراءات الاعتبارية التي لم تُعدّ تقنع السواد الأعظم من فئات المجتمع.

طموح القيادة وضعف أداء الأجهزة

المصدر: صحيفة الشرق السبت ٢٦ رجب ١٤٢٣ هـ - ١٦ يونيو ٢٠١٢م

أحمد هاشم

قبل أربعة أشهر وتحديداً في التاسع عشر من ربيع الثاني صدر أمر ملكي برقم ٢١٠١٣ تضمن: أن كثيراً مما ينشر في وسائل الإعلام من تظلمات لبعض المواطنين وشكاواهم يشير إلى قصور كبير في أداء بعض الجهات الحكومية في تلبية احتياجات المواطنين والإجابة على استفساراتهم أو تقديم تفسير مقنع لقصور بعض تلك الخدمات، كما شمل الأمر الملكي التوجيه بالتأكيد على الجهات الحكومية المختصة بالحرص على تطوير الخدمات التابعة لها وتقديمها لكل المواطنين وتلافي أي قصور.

كان ذلك فحوى الأمر الذي سبقه توجيهها عام ٢٠٠٩م لكافة الأجهزة الحكومية يحذر من المساس بحقوق وحيريات الأفراد في المملكة وأن من سيرتكب تجاوزات تمس تلك الحقوق سيكون مسؤولاً أمام الملك، تلك التوجيهات التي دلت على قرب القيادة من هموم الشعب واحتياجاته، استبشر بها المواطنين خيراً وأن أولئك المتريعين على كراسي تلك الجهات الحكومية المعنية بخدمة المواطن سيحدثون تغييراً إلا أن بعض تلك العقليات كما يبدو لم تع طموح القيادة، فقد كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطلع الأسبوع الفارط في تقريرها الجريء عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة لعام ٢٠١٢م والذي حمل عنوان طموح القيادة وضعف الأداء أن سجل أغلب الأجهزة الحكومية في مجال صيانة حقوق الإنسان وحماية حرياتهم لا يزال بعيداً عن طموح القيادة، كما يفتقد الكثير من تلك الأجهزة لما يمكن وصفه بالحس الإنساني سواء عند قيامها بمسؤولياتها أو تعاملها مع قضايا الأفراد أو تنفيذ المشروعات التي تساهم في تلبية تطلعات العيش الكريم.

إن ذلك التقرير كشف بشفافية كاملة من خلال متابعة (الجمعية) للوضع الحقوقي في المملكة ضعفاً في أداء أغلب الأجهزة الحكومية وعجزها عن مساندة تطلعات القيادة ورغبتها في ضمان حقوق الأفراد مواطنين ومقيمين وتمتعهم بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بل إن بعض هذه الأجهزة كما أكد التقرير أنها ألحقت أضراراً وانتهاكات لحقوق الإنسان في شكل يتعارض مع توجيهات القيادة التي وجهت كدليل على جدية موقفها من كرامة الإنسان القضاء الإداري بالفصل في الدعاوى المقامة ضد الإدارات الحكومية في الجلسة الثانية في حال تغييب مندوبي وممثلي الجهات الحكومية في متابعة الدعاوى المرفوعة ضدها.

إن تلك (الأوامر) تحتاج من قبل الإدارات الرقابية والتخطيطية كهيئة الرقابة والتحقيق ووزارة التخطيط وهيئة الخبراء ومكافحة الفساد والقضاء المطالب برفع كفاءة منسوبيه، تلك الجهات عليها الكثير من الالتزامات لتتساير مع طموح القيادة لتفعيل مثل تلك (الأوامر) من خلال المتابعة وسن الأنظمة والتشريعات التي تساهم في الحد من التجاوزات التي يتعامل معها المواطن والمقيم بشكل يومي أثناء مراجعته للأجهزة الحكومية والمتمثلة في قصور الخدمات و(تمنن) مقدم الخدمة في القيام بواجباته المهنية ابتداءً من حالات العبوس التي تظهر على وجوه معظم موظفي الأجهزة الحكومية خاصة الخدمية منها مروراً ب(طوابير) الانتظار وطول الإجراءات وتعقيدها و(مرمطة) المواطن لأخذ تواقع عدد من المسؤولين في أماكن مختلفة داخل مبنى تلك (الدائرة) لإنهاء معاملة روتينية لا تستحق تلك المعاناة وانتهاء بعدم حصول (الإنسان) على الرعاية الصحية اللازمة له أو مقعد لابنه في أحد المدارس أو فرصة عمل يحاول من خلالها تجاوز فقره أو تقييد لرأيه وحريته، تلك هي حقوق الإنسان التي يجب أن تتوفر دون تجزئة.

إن الإدارات الخدمية المعنية بخدمة المواطن بحاجة لرفع الكفاءة الإدارية

لمنسوبيها ونشر ثقافة الحس الحقوقي والإنساني لديهم وإيجاد الحوافز لتجاوز ضعف الإنتاجية وحالة اللامبالاة السائدة بين الكثير منهم بسبب عدم اختيار الأكفأ من بين المرشحين للوظائف والقضاء على الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان بكامل صورها، وتوفير الخدمات التي تكفل إنسانية الفرد، ولن يتأتى ذلك العلاج إلا من خلال تفعيل أدوار جديدة للخدمة المدنية أو إنشاء وزارة خاصة تعنى بتنمية الموارد البشرية تكون مهمتها إعداد وتطوير وتغيير ثقافة (الموظف الحكومي) واختيار الأنسب من خلال وضع ضوابط واضحة ومعلنة لاختيار القيادات في الأجهزة الحكومية وهيئة ذات صلاحيات في التدخل والمساءلة لقياس أداء تلك الأجهزة ومتابعة أعمالها المتعلقة بتقديم الخدمة وحفظ حقوق المواطن والمقيم داخلها إضافة إلى مجلس الشورى الذي يجب أن يتجاوز دوره الروتيني في المتابعة واعتماد التقارير السنوية المقدمة من الأجهزة الحكومية إلى فضاء أوسع يساهم من خلاله في رقابة أداء تلك المؤسسات واستجواب مسؤوليها وإشراك المواطنين في إبداء الرأي على مسودات الأنظمة الجديدة والمعدلة.

الحقوق البطينة!

المصدر : صحيفة الجزيرة الثلاثاء ١٥ رجب ١٤٣٣ هـ - ٥ يونيو ٢٠١٢ م

سعد الدوسري

كشفت جمعية حقوق الإنسان في تقرير لها صدر السبت الماضي عن تحسن نسبي بطيء في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي غطاها التقرير، تفاوت من مجال إلى آخر، من خلال ما تتلقاه الجمعية من شكاوى، وما ترصده خلال زياراتها للمواقع ذات العلاقة مثل السجون ودور التوقيف والمستشفيات والمراكز الصحية، أو من خلال وسائل الإعلام أو من خلال ما صدر وطبق من أنظمة، كما كشف عن عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بمتطلبات توجيهات خادم الحرمين الشريفين والقيادة العليا بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم!

لماذا هذا التحسن البطيء؟! لماذا لا تكون وتيرة التحسن أسرع؟! لماذا تعجز الأجهزة الحكومية عن الوفاء بمتطلبات حقوق الأفراد؟! السبب معروف لدى الجميع ، ليس هناك آليات رقابية، تقف مع الأفراد في مواجهة تقصير الجهاز الحكومي في مجال صيانة حقوقهم ، ولو كانت هذه الآليات موجودة، لما تمادى هذا الموظف أو ذاك، في سلب حقوق المراجع أو هدرها، أنا أفهم أن مستشفياتنا تعلق على كل ممراتها وأجنحة تنويمها لأثمة حقوق المرضى، لكن العاملين في هذه المستشفيات، لا يلتزمون بأي مما يرد فيها! ما لا أفهمه، أن يخل البنك (وهو جهة غير حكومية، بل استثمارية، يطبق شعار: العميل يأتي أولاً)، بحقوق صاحب الحساب!



طموح قيادة وضعف أداء أجهزة

المصدر : صحيفة جازان السبت ٢٦ رجب ١٤٣٣ هـ - ١٦ يونيو ٢٠١٢ م

علي قاسم سلمان الغزواني

إن ماتضمنه التقرير الثالث ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والذي أصدرته الجمعية مؤخراً تحت عنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) من ملاحظات حول أداء أجهزة الدولة يؤكد مدى مساحة الحرية والشفافية التي منحت لهذه الجمعية من قبل ولاة أمرنا وفقهم الله لكي تحقق الأهداف السامية التي أنشأت من أجلها ولعل ما حملته التقرير بين طياته من تشخيص للواقع وشفافية مطلقة يؤكد ذلك ، فهذه المصادقية التي عبر عنها هذا التقرير تستمد قوتها من عزم القيادة أيدها الله وفي مقدمتهم (ملك القرن) خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمير ناف بن عبد العزيز حفظهم الله جميعاً على تعزيز حقوق الأفراد وحماية حرياتهم، لكن التقاعس والفساد وعدم كفاءة بعض المسؤولين هو ما ساهم في ضعف الخدمات وهشاشة المشاريع وتفشي شبخ الفقر وهذا ما رصده التقرير بوضوح ، مع أن دولتنا حرصها الله من ضمن العمالة العشرين الأغنى في العالم ورغم ذلك لاتوجد مؤشرات هذا الثراء على تلك المشاريع المتهالكة التي نخر جسدها الفساد قبل أن ترى النور، لذا جاء التقرير مثقل بالأعراض الناجمة عن داء الفساد والذي يبدو أنه أحكم قبضته وأضحى يلعب دور الطابور الخامس للعمل على إضعاف وإنهاك المؤسسات الخدمية من الداخل حتى لا تقوى على القيام بالأدوار التنموية المناطة بها فبدل أن تسهم في خدمة ورفاهية المواطن تحولت إلى بيئة خصبة لنمو وتكاثر الفئة الفاسدة والتي لاتقل خطراً عن الفئة الضالة فكلا الفئتين تتقاطع مصالحهم وأجندتهم الخفية وكذلك الشيطان إمامهم الأكبر .

إن هذا الضمير الحي الذي خط هذا التقرير قد قرع ناقوس الخطر وفتح النوافذ على هذه الأجهزة لتدخل الشمس مسلطة أشعتها على مواطن الضعف في هذه الأجهزة والمؤسسات الخدمية التي لاتزال تمعن في تقصيرها وتهاونها وإسرارها على عدم مواكبة المشروع الإصلاحي والتموي الذي تبنته القيادة أيدها الله وعازمة على المضي قدماً في إنجازه حيث تضمن خطاب خادم الحرمين الشريفين حفظه الله إبان توليه سدة الحكم تلك العبارة الشهيرة (سوف أضرب بسيف العدل هامة الظلم) وقد أكد حفظه الله هذا الالتزام من خلال عدة مبادرات إصلاحية كان من أبرزها (محاربة الفساد).

من تقرير جمعية حقوق الإنسان ملح وسكر

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء ١ شعبان ١٤٢٣هـ - ٢٠ يونيو ٢٠١٢م

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

ومتابعة لمقال يوم السبت الماضي بشأن ما ورد في التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة أشير إلى مسألتين تناولهما التقرير: الأولى بخصوص القضاء والقضاة.

وهي جملة من الصور المحدودة غير السارة التي تتعلق بالمرأة ومهنة المحاماة وحقوق المتهم والمطروحة حتماً أمام معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، وله أن يأخذ منها وأن يدع، لكن المأمول أن تُطرح هذه السلبيات على دوائر أوسع للنقاش والحوار، وألاً تكون الردود عليها شكلية تقليدية تنتهي باتهام الجمعية (صاحبة التقرير) بأنها لا ترى إلا النقط السوداء في الثوب الأبيض، وأن إيجابيات جهاز القضاء أكبر من أن تُحصى، المأمول أن يُنقى الثوب الأبيض، فالعدل أساس قامت عليه السماء والأرض، وسعدت به البشرية.

المسألة الثانية التي تناولها التقرير كانت عن التجاوزات التي يمارسها بعض رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما لا يليق بإنسانية الإنسان مهما أذنب، واللجوء إلى وسائل غير مشروعة لبلوغ غاية يُظن أنها مشروعة، ومنها تسجيل اعترافات تحت ضغوط التخويف أو الإغراء والوعد بالستر، وكذلك تفتيش الممتلكات الخاصة مثل الجوال والحواسيب المحمولة دون مبرر، والإلزام بالتوقيع على محاضر الضبط من دون السماح بقراءتها.

ومع شعوري بأن هذه الممارسات ستتقلص إلى حد ملحوظ في ظل القيادة الجديدة للهيئة، إلا إن التسريع في الحد منها، بل ومنعها يدخل فعلاً في باب النهي عن المنكر.

شكراً للجمعية.. بل يجب أن يُقال لها: (شكر الله مؤسسة أهدت إلي عيوبي).

أحوال حقوق الإنسان في المملكة

المصدر : موقع أخبار حراء الإلكتروني الاثنين ١٢ شعبان ١٤٢٣هـ - ٢ يوليو ٢٠١٢م

خالد عبدالرحمن الفاخري

حرصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والصادر مؤخراً والذي حمل عنوان « طموح قيادة وضعف أداء أجهزة » إلى ترجمة الواقع المعاش الذي تم رصدته من خلال الملاحظات الحقوقية التي وقفت عليها الجمعية خلال زيارتها التفقدية وما ورد لها من شكاوى وتظلمات بالإضافة لما ينشر في وسائل الاعلام والمتعلقة بضعف أداء بعض الأجهزة الحكومية والتي يتعارض مع رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والهادفة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان الأساسية وكفالة حرياته وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش الكريم للمواطن والمقيم على أرض المملكة والتي لن تتحقق إلا بقيام كل جهاز حكومي بالدور المناط به وفق ما لديه من صلاحيات ومسؤوليات وهو الأمر الذي حرصت الجمعية على إيضاحه في تقريرها لتبيان اوجه القصور ووضع التوصيات الكفيلة بتحسين الوضع القائم لعمل هذه الأجهزة بما يواكب توجهات القيادة في حفظ وحماية حقوق الإنسان ويساهم في تمكين الأفراد من حقوقهم وتحسين صورة المملكة خارجياً ، لذا فإن الأجهزة الحكومية عليها دور هام وهو العمل على سرعة تفعيل ما يصدر من أنظمة وقرارات سامية وعدم تعطيلها وتأخير البدء في تطبيقها والتعامل بشفافية ووضوح مع ما لديها من أعمال تتعلق بحقوق الأفراد من خلال تذليل العقبات التي قد توجد في الأنظمة وتتعارض مع الحقوق الأساسية للإنسان بالإضافة للمبادرة باقتراح مشاريع الأنظمة أو تعديل القائم منها وفق ما تحتاجه إليه في عملها ، حيث أن بعض الأنظمة تحتاج للتعديل والتطوير لتتوافق مع ما صدر من أنظمة

حديثه قد تتعارض معها أو مع أحد الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي انضمت لها المملكة والتي تعتبر بمجرد الانضمام إليها جزء النظام الداخلي والذي يقع على عاتق الدولة الالتزام بتطبيق ما جاء فيها والعمل على تنفيذها والغاء ما يتعارض معه من أنظمة داخلية ، و الملاحظ خلال الفترة التي تلت صدور التقرير هو مبادرة بعض الأجهزة الحكومية بطلب التقرير بهدف الاستفادة مما جاء فيه من ملاحظات وتوصيات ذكرتها الجمعية في خطوة ايجابية تؤكد الاهتمام بما يصدر عن الجمعية من تقارير ويساهم في دعم الجهود المبذولة من الدولة لضمان حفظ حقوق الجميع .

الخروج من نفق العجز

المصدر : صحيفة عكاظ السبت ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ - ٣٠ يونيو ٢٠١٢م

عبد خال

(من يمدح العروس) هو مثل عام يعطي معناه من موقعه الذي يقال فيه وبه من اللزم ما يشير إلى قصور حاد يتم تغطيته من خلال مدائح أهل العروس لعروستهم المتواضعة وهذا ما فعلته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الذي اشتمل على ثلاثة أقسام. وقد سبق لي الحديث عن تقريرها في عمومياته وخاصة عجز الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم ومطالبتها لتلك الأجهزة باحترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية.

إلا أن ما حملني للعودة إلى جمعية حقوق الإنسان وتقريرها هو القسم الثالث من التقرير حين تذكر الجمعية أنها عالجت ثلاثين ألف قضية منذ تأسيسها عام ١٤٢٥هـ ولو أن الجمعية استخدمت كلمة «تلقت» بدلاً من «عالجت» لكان تقريرها صائباً، فكثير ممن لجأ إلى الجمعية لم يجد منها الدور الإرشادي من خلال توجيه المشتكي إلى الجهة المعنية بقضيته من غير أن يكون لها دور يذكر، كما أن الكثيرين ممن يلجأ إليها تعجز أن تقدم له يد العون بتوفير محام (من غير تكلفة) أي أن دورها أشبه بدور قسم الوارد والصادر، ولأنها ارتضت بهذا الدور فقد تحولت هي إلى «شاكي»، فبدل أن يشتكي الفرد أصبحت الجمعية المنتدب للشكوى الجماعية.. ولو أن الجمعية عالجت ثلاثين ألف قضية لما جاء في قسميها الآخرين شكوتها المرة من عجز وقصور الأجهزة الحكومية وكان دورها نافياً لعجز الأجهزة الحكومية وتقصيرها في حقوق

الإنسان، كما لو أنها عالجت فعلياً ثلاثين ألف قضية لقلنا لها كثر الله خيرك وبيض الله وجهك، لكن هذا غير صحيح والأصح أنه عرضت عليها ٣٠ ألف قضية.. كم من هذا العدد حل لا نعرف. أمنيتنا أن يكون لجمعية حقوق الإنسان دور فاعل لا يقف عند عرض مشاكل اللاجئين إليها والصراخ بدلاً عنهم بل يجب أن تكون لها قوة دافعة في تحقيق وجودها الفعلي وحماية حقوق الفرد لكي نفاخر بها كعروس.

ردّة حمقاء وضعف أداء!

المصدر : صحيفة الشرق الأربعاء ١٤ شعبان ١٤٢٣هـ - ٤ يوليو ٢٠١٢م

محمد آل سعد

«طموح قيادة وضعف أداء أجهزة» كان هذا عنوان التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتأكيد قد سبقه تقريران، ولا يزال هذا التقرير يتحدث عن الضعف في أداء بعض الأجهزة الحكومية، الغريب أنّ هذا الضعف يزداد كلما زاد انتقادنا لتلك الأجهزة، فهل نتوقف عن النقد، ثم نقيس النتائج، لنرى الفرق؟!

قد يكون التقصير عجزاً، وقد يكون حالة مزاجية، وهذا مرض، كفانا الله وإياكم، ما يزيد الأمر سوءاً هو عدم قيام بعض الهيئات الرقابية بدورها المأمول، إذ يقتصر دور بعضها على متابعة دفاتر الدوام، وبعض المهام التي تفسدها المجاملات في كثير من الأحيان، كما أن مجلس الشورى ينبغي أن يكون دوره الرقابي رادعاً، وليس مجرد استدعاء لبعض المسؤولين، للاستيضاح.

بالتأكيد لا يوجد خلل في الأوامر الملكية، ولا في قرارات مجلس الوزراء، ولا في اللوائح والأنظمة، لكنّه في بعض الذين يقومون على التنفيذ، والواقع يشهد بذلك، وإلاّ فبماذا يُفسّر تفاوت الأداء من جهاز لآخر، إنهم الأشخاص القائمون عليه، بكل تأكيد.

ينتابني شعور سلبي بأن أتوقف عن النقد، فإن استسلمتُ وفعلت فهي ردّة حمقاء، لا تُغتفر، يصاحبها ألمٌ (يعتصرنني) كلما تذكرت أنّ خادم

الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لا يريدنا بهذا الضعف.
فإما سلبية نكراء، وضعف أداء، وإما ردة حمقاء، تلك حالة يُجسِّدها
قول أبي فراس:
يقول أضحابي الفرار أو الردى
فقلتُ هما أمران أحلاهما مُرّ.

مجلس أعلى لتنفيذ المشاريع

المصدر : صحيفة الرياض الأربعاء ١٤ شعبان ١٤٣٣هـ - ٤ يوليو ٢٠١٢م

عابد خزندار

كنت قد كتبت مقالاً في صحيفة الرياض في العدد رقم ١٦٠٦٣ الصادر بتاريخ ٢٦ رجب ١٤٣٣ الموافق ١٦ يونيو ٢٠١٢ ، اقترحت فيه إنشاء هيئة عامة ملحقه بالديوان الملكي لمتابعة تنفيذ الأوامر السامية، وذلك لما لوحظ من أن العديد من الأوامر السامية لا تنفذ فور إصدارها، أو تنفذ بعد حين، وكما قلت في هذا المقال فإن مجلس الوزراء لم يكن غافلاً عن الموضوع فقد استمع في إحدى جلساته إلى تقرير إحصائي دقيق وشامل أعده قطاع متابعة الأوامر والقرارات بالديوان الملكي يتعلق بنتائج متابعة هذا القطاع للمشروعات التنموية والخدمات لدى عدد من الوزارات ، أي أن مثل هذه الهيئة موجودة في الديوان وتقوم بالواجب المنوط بها، وهذا التفكير راود الكثير من الهيئات والكتّاب، فقد دعت جمعية حقوق الإنسان إلى إنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات، ودعت إلى أن يكون أغلب مجلس مراقبة المشروعات من رؤساء الجهات الرقابية، إضافة إلى الجهات التي تتبع لها المشروعات ، ويعطى للمجلس جميع الصلاحيات اللازمة للتغلب على تنفيذ المشروعات أو رداءة تنفيذها ، أو المبالغة في تكاليفها ، وإعادة النظر في نظام المناقصات والمشتريات الحكومية ولأئحته التنفيذية ، أي أن مثل هذا المجلس كما قلت موجود ، وما عليه سوى متابعة العمل الذي يقوم به ، وسنلمس النتائج بعد حين.

إعادة تأهيل

المصدر : صحيفة المدينة الأحد ١٨ شعبان ١٤٢٣هـ - ٨ يوليو ٢٠١٢م

د. أحمد سعيد درباس

بين يدي التقرير الثالث عن «أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية».. الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان -الطبعة الأولى- والذي يرصد بموضوعية أوضاع حقوق الإنسان في مختلف قطاعات الدولة الذي استنتج التقرير أن أوضاع حقوق الإنسان ما برحت تعاني في بعض القطاعات من التهميش حيناً ومن التجاهل حيناً آخر ورغم أن العنوان الفرعي للتقرير الذي جاء في عبارة تقريرية هكذا (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) يتوقف القارئ للتأمل كرتين في حقيقة المعاناة من ضعف أداء أجهزة الدولة وخاصة تلك التي في تماس مباشر ودائم مع المواطنين وحاجاتهم خاصة المهمشين اجتماعياً واقتصادياً والذين حرصت أنظمة الدولة على رعايتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية.. وعلى سبيل المثال لا الحصر يتحدث التقرير باقتضاب على الصفحات (٥٠-٥٣) عن وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الوزارة التي وصفها بأنها من أكثر الأجهزة التصاقاً بحقوق الإنسان في العيش الكريم الذي تضمنته الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية علاوة على الحقوق الأخرى التي يفترض أن الوزارة هي ضامناتها من مثل الحق في الحياة الكريمة والأمان الأسري.. إلا أن واقع الحال والوقائع التي تناولتها الصحافة مؤخراً تشي بأن هذه الوزارة أحوج ما تكون إلى إعادة تأهيل لكي تقوم بواجباتها

وتتهض بمسؤولياتها ولتكن البداية من معالجة الملحوظات الـ(٩) التي
رصدها التقرير في ص٥٢.. ويكفي أن هذه الوزارة تعاني خلال ما قد
توضح بعض أبعاده أزمته الأخيرة مع وزارة الصحة (راجع تقرير الوزارة
في صحيفة الوطن، السبت، ١٧/٨/١٤٣٣هـ، ص٣٣).

تقرير المعرفة العربي: البيئات التمكينية شرط لمجتمع المعرفة

المصدر : صحيفة عكاظ الأحد ١٨ شعبان ١٤٣٣هـ - ٨ يوليو ٢٠١٢م

أميرة كشغري

ذكرت في مقال الأمس أن تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١م ينطلق من مفهوم واسع لمجتمع المعرفة يعتمد على ثلاثية المهارات والقيم والبيئات التمكينية، وقد سلط التقرير الضوء من خلال فصوله الستة ودراسات الحالة لأربع دول عربية على عجز البيئات التمكينية العربية عن توفير الشروط اللازمة لإعداد الأجيال بالخصائص التي يتطلبها التحول إلى مجتمع المعرفة. ويعود عجز هذه البيئات، كما جاء في التقرير، إلى ستة عوامل هي: ضعف إدارة المؤسسات، وارتفاع معدلات الفساد، وضعف مؤشرات الحرية وغياب الديمقراطية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وتكبير حرية المرأة، وفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق عدالة اجتماعية وتوفير فرص عمل للشباب.

ما هي البيئات التمكينية؟ التمكين مفهوم ذو دلالة مركبة، والبيئات التمكينية كما جاء في التقرير، « تتمثل في شروط الاحتضان والدعم التي يقدمها المجتمع للشباب بمختلف بنياتها وأشكالها من أجل تهيئة بيئة تساعد حصولهم على تكوين يسهل انخراطهم في مجتمع المعرفة»، ولا يكون ذلك إلا بأفعال أساسية قادرة على إعداد التربة للتوطين المنتج، فالتمكين إذن يشير إلى عمليتين متداخلتين الأولى تتعلق بإكساب الشباب إمكانات القيام بعمل ما من حيث القدرات والمهارات والمعرفة، والثانية تشير إلى البيئات الحاضنة لعملية بناء تلك القدرات والمهارات في مجالات التنشئة المختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتتمثل شروط

التمكين في الحريات والتواصل مع العصر وبناء المؤسسات والشبكات، وإذا كان التمكين يتعلق بالقدرات والمهارات فهو أيضا يتطلب البيئات الحاضنة الملائمة، بمعنى أنه لن نستطيع تمكين الشباب والمجتمع بمجرد إكسابه المعرفة والمهارات، بل نحتاج للأرضية الصالحة والمحيط الملائم الذي يمارس فيه الشباب تلك المهارات، المطلوب إذن هو الغوص في الجوهر، وليس الاكتفاء بالمظهر أي تجاوز الإنجازات الكمية إلى إنجازات نوعية وهذا ما يشير إلى الارتباط الوثيق بين المعرفة والتنمية، هذا الارتباط يعني أن تكون المؤسسات التي يتعامل الشباب معها ومن خلالها مؤسسات قائمة على التشريعات والقوانين والأنظمة الداعمة لمجتمع المعرفة، كما يعني ذلك أهمية تكامل مختلف القطاعات في صياغة التطبيق العملي لبيئة التمكين تشمل التعليم والتخطيط والتنمية والقطاع الخاص (المستثمرين) ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين والمفكرين إضافة إلى ممثلي الشباب بهدف إنتاج خصائص إنسان مجتمع المعرفة، والتي تشمل امتلاك المهارات المعززة بالقيم والممارسة في بيئة تمكينية داعمة، فالتعليم مثلا يجب أن يتجاوز المحور الكمي (تطوير المباني والمرافق والمناهج)، والتنشئة الاجتماعية تتجاوز الأسرة ليضاف إليها البيئة الثقافية العامة في المجتمع (الخطاب الديني المستتير، النهوض باللغة العربية، المواطنة والهوية وحقوق الإنسان).

يخلص التقرير إلى أنه مهما نجحنا في بناء مؤسسات التنشئة (التعليم والأسرة والإعلام والبيئة الثقافية) يظل الأمر بحاجة إلى بيئات تمكينية حاضنة تمكن الشباب من تحقيق أهدافهم، ولذلك تبرز أهمية الحوكمة وفضاء الحريات والتنمية السياسية والاجتماعية وتمكين المرأة وتعزيز منظمات المجتمع المدني والبيئات الاقتصادية باعتبارها بيئات تمكينية حاضنة.

إشارة:

ما ذكره هذا التقرير المهم يتناغم كثيراً مع ما دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أهمية احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي بالمعرفي بالحقوق.

تحسين أداء الجهات والهيئات الحكومية.. ممكن!!

المصدر : صحيفة الرياض الأحد ٨ شوال ١٤٣٣هـ - ٢٦ أغسطس ٢٠١٢م

د. عبدالمجيد بن محمد الجلال

كُتبتُ منذ عدة أشهر مقالاً عن التقارير الإحصائية الحكومية السنوية، وأنها تأتي استجابة لمتطلبات المادة رقم (٢٩) من نظام مجلس الوزراء، التي تلزم جميع الجهات والهيئات الحكومية بأن ترفع إلى مقام رئيس مجلس الوزراء تقريراً عما حققته من إنجازات، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لمعالجتها.

وهذه التقارير يُفترض أن تكون أداة رئيسة لمتابعة أداء الجهات والهيئات الحكومية، وقد جرى نظام الدولة على أن مناقشة محتواها يدخل ضمن مهمات مجلس الشورى، ووظائفه ذات الصلة بالرقابة والتشريع، وذلك بمقتضى نظامه الصادر في عام ١٤١٢هـ، وتحديداً المادة (الخامسة عشرة) منه التي تلزم - في إحدى فقراتها - مجلس الشورى بمناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

ويظل الهدف النهائي «نظرياً» لمشاريع التقارير الحكومية السنوية، وجلسات مناقشتها، يتمحور حول مادة تحسين وتطوير مستويات الأداء والإنتاجية، ومعالجة الثغرات الإدارية والفنية والهيكلية الراهنة أو المحتملة، التي تحول دون تحقيق ذلك، أو على الأقل الحد من تأثيراتها السلبية على مباشرة الجهات الحكومية لوظائفها وخدماتها لعموم المستفيدين.

إحفاقاً للحق، والتزاماً بالشفافية، فإن المتابع لمستويات أداء هذه الجهات، لا يمكن أن ينكر النقلة النوعية الإيجابية التي تحققت خلال العقود الزمنية

المنصرمة، من أجل الدفع بها نحو تقديم منتجات وخدمات أفضل، وذلك عبر إعادة تجديد وتحديث وتطوير هياكلها، وبنياتها الإدارية والبشرية والتقنية، وإن كانت نتائج ذلك تتفاوت بطبيعة الحال من جهة إلى أخرى.

ولكن! ومع ذلك لا بد أن تعترف الجهات والهيئات الحكومية، أو على الأقل بعضاً منها، بأن مستويات أدائها وإنتاجيتها لا تزال دون طموح المستفيدين، ودون سقف توقعاتهم، بله كذلك دون طموح القيادة العليا، مثل ما جاء في التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، لعام ٤٢٣هـ (٢٠١٢ م) الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وجعلت له عنواناً يترجم قراءتها الموضوعية عن أداء عموم الأجهزة الحكومية (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) .

أمام هذه المعطيات، فقد يكون من المفيد جداً النظر في بناء أدوات جديدة للمتابعة والرقابة، أكثر فعالية، وشفافية، تتيح الاستفادة من التقنيات الإدارية والفنية الحديثة، وتتماهى مع مستجداتها، لتحسين مخرجات منظومة العمل العام، والنهوض بدرجة أكبر بأداء الجهات الحكومية، وتطبيق أهدافها وسياساتها، لجهة تقديم منتجاتها وخدماتها وفق أفضل صورة ممكنة، وبما يعود بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على مواطني هذه البلاد المباركة .

في هذا السياق يبدو لي سلامة ووجاهة مقترح الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الذي طرحته في تقريرها المشار إليه آنفاً، بدعوتها إلى إنشاء مركز وطني لقياس الأداء، وتحديد مؤشرات « ليكون عوناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها، ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتهم، والحد من التجاوزات على هذه الحقوق»، وفي هذا الإطار طالبت الجمعية « بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته، ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية .

في المحصلة النهائية لا يمكن تحسين بيئات العمل العام دون الأخذ بزمام المبادرات الإيجابية لتطويرها وفق أسسٍ منهجية ومهنية وفضية. وهذا لن يتأتى إلا عبر:

التخلص المبرمج من القيادات الإدارية غير الفاعلة، ومنها: القيادات البيروقراطية التي تفتقد القدرة أو الرغبة في تطوير بيئة العمل، وتحسين إجراءاته، ونشر ثقافة المعرفة والإبداع، ومنها كذلك القيادات الأوتوقراطية أو التسلطية التي تسعى إلى تركيز كل السلطات والصلاحيات في يدها، وتتخذ من المركزية المطلقة أسلوباً في العمل، دون اهتمام واضح بتطوير بيئته. بناء أدوات قياس فعّالة تتوفر لها قاعدة معلومات دقيقة، لرصد مستويات الأداء والإنتاجية بتقنية عالية تسمح بتصحيح مسارات الأجهزة الحكومية إذا اختلفت أداؤها، واضطربت أحوالها، وتعثرت خطواتها.

كلمة أخيرة: تستنزف التقارير الإحصائية الحكومية السنوية ملايين الريالات في إعدادها وطباعتها وتوزيعها، مثل ما تستنزف الكثير من الجهد والوقت في مراجعتها وقراءتها ومناقشتها، وإذا كانت ثمرات ذلك دون الطموحات، وسقف التوقعات المجتمعية، فحريٌّ بمتخذي القرار المبادرة إلى إيجاد بدائل تتيح إنجاز الأهداف المرجوة منها لتطوير مستويات الأداء والإنتاجية لكل الجهات والهيئات الحكومية، بصورة أفضل، وفعالية أكبر، وإدارة أمثل.

من أقوال غازي القصيبي «رحمه الله» في كتابه: حياة في الإدارة:

إنّ محاولة تطبيق أفكار جديدة بواسطة رجالٍ يعتقدون أفكاراً قديمة هي مضيعة للجهد والوقت.



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society For Human Rights